الأساليب النَّحويَّة (الشرط – الاستفهام – الاستثناء) عند السَّمين الحلبي في تفسيره الدُّرُّ المصون

د. عائشة مسعود الرويشي - جامعة الزاوية – كلية التربية الزاوية

Grammatical methods (condition – interrogative – exeption) in Al-Samin Al- Halabis interpretation of Al- Durr - AlMasun

Dr- Aisha Massud Al-Ruwaishi

Summary

This research, titled [grammatical methods (condition - interrogative - exception] according to Al-Samin Al-Halabi in his interpretation of Al-Durr Al-Masun) seeks to clarify the grammatical personality of Al-Samin Al-Halabi by studying his opinions and judgments on some issues related to the grammatical methods contained in his parsing of any wise dhikr, which are grammatical issues. In it, Al-Samin Al-Halabi presented the opinions of various scholars, discussed them, and commented on them.

الملخص :

يسعى هذا البحث الموسوم بـ[الأساليب النَّحويَّة (الشرط – الاستفهام – الاستثناء] عند السَّمين الحلبي في تفسيره الدُّرُّ المصون) إلى بيان شخصية السَّمين الحلبي النَّحويّة من خلال دراسة آرائه واجتهاداته في بعض المسائل المتعلقة بالأساليب النَّحويَّة الواردة في إعرابه لأي الذّكر الحكيم، وهي مسائل نحويّة عرض فيها السَّمين الحلبي آراء العلماء المختلفة ومناقشتها والتعقيب عليها.

المقدّمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على سيدنا محمد النَّبي الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

السَّمين الحلبي هو الإمام شهاب الدين أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسَّمين الحلبي، ويكنى بأبي العباس، نشأ بحلب وفيها اكتسب لقبه المشهور (السَّمين).

رحل إلى مصر وعاش فيها حيناً من الدَّهر، في هذه الحقبة من الزَّمن صار ذا وجاهة في قومه وذاع اسمه في الوسط العلمي، فقد ولّي تدريس القراءات والنّحو بجامع ابن طولون ومسجد الشَّافعي، فله باع طويل في علم القراءات، وتفسيره (الدُّرُّ المصون) خير دليل على ذلك، عرض فيه طائفة من القراءات الشَّاذة والمتواترة، كما أنَّه يعدّ مصدراً لغويًا يشهد على ثقافته الواسعة، إذ دوَّن ما جمعه وسمعه من أهل اللّغة، وأسهم به في بناء أصوله النَّحويَّة والصَّرفية، فقد تناول فيه الإعراب والتَّصريف واللّغة والمعاني والبيان. فكتابه الدُّرُّ المصون من الكتب التي احتوت في طيَّاتها علوم اللّغة، فهو موسوعة قرآنية متميزة في إعراب القرآن وتوجيه قراءاته، التي تنبئ عن عقليته النّحويّة الفذة وبراعته العلمية، واجتهاده المتميز في إرساء قواعد اللّغة العربية؛ فرغبت أن أدرس آرائه واجتهاداته واختياراته في الأساليب النَّحويّة الواردة في إعرابه وتوجيهه للآيات الكريمة؛ ولأنَّ المجال لا يتسع لدراسة جميع الأساليب النَّحويّة الواردة في التّفسير، لذا اقتصرت في البحث على ثلاثة أساليب هي: (أسلوب الشرط، وأسلوب الاستفهام، وأسلوب الاستثناء)؛ ولأنَّه لا يتسع أيضاً لدراسة جميع المسائل اقتصرت على عيّنات منها.

وتقوم هذه الدّراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي.

خطة البحث:

قسَّمت البحث إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأوَّل تناولت فيه المسائل التي اشتملت على أسلوب الشَّرط، والمبحث الثَّاني المسائل التي اشتملت على أسلوب الاستفهام، والمبحث الثالث المسائل التي اشتملت على أسلوب الاستثناء، وختمت البحث بأهم النتائج التي توصلت إليها.

المبحث الأول ـ أسلوب الشّرط:

تفسير (لو):

تأتي (لو) على ضربين: موصولة وشرطية، فالموصولة هي التي تأتي مع الفعل في تأويل مصدر، كما في قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [سورة البقرة: 96]، وأمَّا الشَّرطية فهي لتعليق ما امتنع لامتناع شرطه، واختلف في إفادتها الامتناع على ثلاثة أقوال[1]:

الأوَّل: أنَّها لا تفيده بوجه، وهو قول الشلوبين زعم أنَّها لا تدلّ على امتناع الشرط، ولا على امتناع الجواب، بل على التعليق في الماضي.

الثَّاني: أنَّها تفيد امتناع الشَّرط وامتناع الجواب جميعاً، وهو ما نصَّ عليه كثير من النَّحويين، وعبَّروا عنه بقولهم: لو حرف امتناع لامتناع، منهم: الزَّجاجي، والمالقي[2].

الثَّالث: أنَّها تفيد امتناع الشَّرط خاصة، ولا دلالة على امتناع الجواب ولا على ثبوته.

وفسَّرها سيبويه بقوله: لمَا كان سيقع لوقوع غيره[3]، قال المرادي: "يعني أنَّها تقتضي فعلاً ماضياً، كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره، والمتوقع غير واقع"[4].

وفسَّرها ابن مالك بقوله: لو حرف شرط يدلُّ على انتفاء تالٍ، ويلزم لثبوته ثبوت تاليه[5].

وبالنظر في كلام السَّمين الحلبي في تفسيره، نلاحظ أنَّه استعمل تفسير سيبويه لـ(لو)، فقال في إعرابه الآية الكريمة: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا﴾ [سورة البقرة: 102]: إنَّ (لو) على بابها من كونها حرفا لما سيقع لوقوع غيره[6]، وردَّ تفسيره غيره أنَّ (لو) حرف امتناع لامتناع غيره، وصرَّح ببطلانه، عند إعرابه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [سورة لقمان: 27]، فقال: "إنَّ هذه الآية ونحوها يبطل ظاهر قول المتقدمين في (لو) إنَّها حرف امتناع لامتناع إذ يلزم محذور عظيم وهو أنَّ ما بعدها إذا كان منفيّاً لفظاً فهو مثبت معنى وبالعكس وقوله ﴿مَّا نَفِدَتْ﴾ منفيٌّ لفظاً فلو كان مثبتاً معنى فسد المعنى"[7]، إلاَّ أنَّنا نراه قد استعمل التفسيرين معاً في إعرابه قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ﴾ [سورة النساء: 9]، حيث قال: "إنَّ (لو) على بابها من كونها حرفاً لِمَا كان سيقع لوقوع غيره، أو حرف امتناع لامتناع"[8].

وعبارة أغلب العلماء أنَّها: حرف امتناع لامتناع غيره، ردَّها أبو حيان، والمرادي، وابن هشام، والأشموني، وعدُّوا هذا القول فاسدا، وأنَّ ظاهر هذه العبارة غير صحيح؛ لأنَّها تقتضي كون جواب (لو) ممتنعا غير ثابت دائما، وذلك لأنَّها حرف يدلّ على امتناع الجواب لامتناع الشّرط[9]، فهذا ابن هشام ذكر أنَّ أفسد تفسير لـ(لو) هو قولهم: حرف امتناع لامتناع، وأنَّ العبارة الجيدة هي قول سيبويه وابن مالك[10]، وهو الرأي المختار؛ لأنَّ قولهم: لو حرف امتناع لامتناع يدلّ على ضرورة امتناع الجواب لامتناع الشرط، وهذا غير صحيح؛ لأنَّ انتفاء السبب لا يستلزم انتفاء المسبب.

دخول (لو) على أنَّ واسمها وخبرها:

لو الشَّرطية تختص بالفعل، فلا تدخل على الاسم، لكن تدخل على أنَّ واسمها وخبرها كثيراً، وهو ما صرَّح به الصابوني[11]، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾ [سورة النساء: 65]، وقوله[12]:

وَلَوْ أنَّ مَا أسْعَى لأَدْنَى مَعِيَشَةٍ كَفَانِي ولَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

ذكر السَّمين الحلبي عند إعرابه الآية الكريمة: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا﴾، أنَّ لو على بابها من كونها حرفا لما كان سيقع لوقوع غيره، و﴿أَنَّهُمْ آمَنُوا﴾ مؤول بمصدر، وهو في محل رفع، واختلف في ذلك[13]، على قولين:

أحدهما: قول سيبويه إنَّه في محل رفع بالابتداء، وخبره محذوف تقديره: ولو إيمانهم ثابت، وشذ وقوع الاسم بعد لو، وإنْ كانت مختصة بالأفعال.

وضَّح لنا السَّمين الحلبي في هذا الموضع أنَّ سيبويه يرى أنَّ (لو) زالت عن اختصاصها، فصارت تدخل على أنَّ واسمها، وأنَّ موضع أنَّ واسمها رفع على الابتداء، والخبر محذوف لعدم احتياجها إلى الخبر باستغنائها عنه بالمسند والمسند إليه، يقول سيبويه في كتابه: "وتقول: لو أنَّه ذاهبٌ لكان خيراً له، فأَنَّ مبنيَّة على لو كما كانت مبنيَّة على لولا، كأنَّك قلت: لو ذاك، ثم جعلت (أنَّ) وما بعدها في موضعه. فهذا تمثيل وإنْ كانوا لا يبنون على لو غير أنَّ"[14].

فيفهم من قوله: "وإنْ كانوا لا يبنون على لو غير أنَّ"، أنَّ (لو) إذا زالت عن اختصاصها وفارقت الفعل فلا تدخل على غير (أنَّ).

ويقول سيبويه في الموضع نفسه: "ولكنَّهم لا يستعملون الاسم لأنَّهم مما يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مُسْقَطاً".

الثاني: قول المبرد إنَّه في محل رفع بالفاعلية، ورافعه محذوف تقديره: ولو ثبت إيمانهم، لأنَّها لا يليها إلاَّ الفعل ظاهراً أو مضمراً، وهو ما ذهب إليه الزجاج، والكوفيون[15]، وهو الرأي الأرجح؛ لما فيه من إبقاء (لو) على ما اختصت به.

الاسم الواقع بعد (لولا):

تحدَّث السَّمين الحلبي عن لولا، فقال: "لولا هذه حرف امتناع لوجود، والظاهر أنَّها بسيطة، وقال أبو البقاء: هي مركبة من (لو) و(لا)، و(لو) قبل التركيب يمتنع بها الشيء لامتناع غيره، و(لا) للنفي، والامتناع نفي في المعنى، وقد دخل النفي

بـ(لا) على أحد امتناعي لو، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً، فمن هنا صار معنى (لولا) هذه يمتنع بها الشيء لوجود غيره، وهذا تكلُّف ما لا فائدة فيه"[16].

وذكر أنَّ (لولا) تكون على وجهين[17]:

1- حرف امتناع، وتختص بالمبتدأ، ولا يجوز أنَّ يليها الأفعال.

2- حرف تحضيض، وتختص بالأفعال.

اختلف النحاة في الاسم الواقع بعد (لولا) التي هي حرف امتناع لوجود، فذهب جمهور البصريين إلى أنَّ ارتفاع الاسم الواقع بعد لولا بالابتداء، فهذا سيبويه في (باب من الابتداء يُضمر فيه ما يُبني على الابتداء" يقول: "وذلك قولك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا.

أمَّا لكان كذا وكذا فحديث معلق بحديث لولا. وأمَّا عبدالله فإنَّه من حديث لولا، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام، كقولك: أزيدٌ أخوك"[18].

أمَّا الكوفيون فخالفوهم في الرأي، وذهبوا إلى أنَّه مرفوع بـ(لولا) لنيابتها عن الفعل المحذوف.

وقد تناول هذه المسألة ابن الأنباري، وأيَّد فيها الكوفيين فيما ذهبوا إليه قائلاً: "والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون"[19]، خلافاً لمن أيَّد المذهب البصري كابن مالك الذي رأى أنَّ ما ذهب إليه سيبويه والمبرد ومَنْ تبعهما هو الصحيح، يقول في شرح التسهيل: "إنَّ المرفوع بعد لولا الامتناعية مبتدأ ملتزم حذف خبره، وهو الصحيح"، وبالنظر في كلام السَّمين الحلبي السَّابق الذكر، يتَّضح لنا أنَّه يوافق البصريين في ارتفاع الاسم الواقع بعد (لولا) بالابتداء، فهي تختص بالمبتدأ ولا يجوز أنَّ يليها الأفعال، فإنْ ورد ما ظاهره ذلك أُوّل، مثل قوله:

ولولا يَحْسِبون الحِلْم عَجْزا لَمَا عَدِم المُسيئون احتمالي

وتأويله أنَّ الأصل: ولولا أن يحسبوا، فلما حذفت ارتفع الفعل.

ونصَّ السَّمين أنَّ رأيه في هذه المسألة يخالف ما ذهب إليه الكوفيون، قائلا: "المرفوع بعدها مبتدأ خلافا للكسائي حيث رفعه بفعل مضمر، وللفراء حيث قال: "مرفوع بنفس لولا"[20]، وذكر أنَّ خبره واجب الحذف للدلالة عليه وسدّ شيء مسدَّه وهو جوابها، والتقدير: ولولا فضل الله كائن أو حاصل، ولا يجوز أنَّ يثبت إلاَّ في ضرورة شعر[21].

وأرى أنَّ رأي البصريين أفضل في الدرس اللغوي، وأنَّه الأولى؛ فهو أصل المرفوعات "فأي موضع وُجد فيه اسم مرفوع محتمل للابتداء وغيره، فالابتداء به أولى"[22].

العامل في (إذا) الشَّرطية:

يكاد يجمع جمهور النحويين على أنَّ (إذا) إذا استعملت أداة شرط، فإنَّها من الأسماء الملازمة للإضافة لشرطها[23]، وقد اختلفوا فيما تضاف إليه، فيرى سيبويه أنَّه يجوز إضافتها إلى الجملة الفعلية والاسمية، لكن إضافتها إلى الفعلية أكثر من إضافتها إلى الجملة الاسمية، إلاَّ إذا وقع بعد الاسم فعل، نحو: اجلس إذا عبدالله جلس[24]، قال سيبويه: "ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس: إذا، وحيث. تقول: إذا عبدالله تلقاه فأكرمه، وحيث زيدا تجده فأكرمه؛ لأنَّهما يكونان في معنى حروف المجازاة، ويقبح إنَّ ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل. لو قلت: اجلس حيث زيد جلس، وإذا زيد يجلس كان أقبح من قولك: إذا جلس زيد وإذا يجلس، وحيث يجلس، وحيث جلس. والرفع بعدهما جائز، لأنَّك قد تبتدئ بعدهما، فتقول: اجلس حيث عبدالله جالسٌ، واجلسْ إذا عبدالله جَلَس"[25].

أمَّا المبرد فقد صرَّح بأنَّه لا يجوز إضافتها إلاَّ إلى الجملة الفعلية، حيث قال: "وإذا لا يقع بعدها إلاَّ الفعل، نحو: آتيك إذا جاء زيد"[26].

وينسب هذا الرأي إلى جمهور البصريين، أمَّا الكوفيون وتبعهم الأخفش، فقد أجازوا إضافتها إلى الجملة الأسمية[27].

والعامل في (إذا) عند أغلب النحاة الجواب، لأنَّ المضاف إليه لا يعمل في المضاف. وصرَّح أبو البقاء العكبري بأنَّ العامل فيها الجواب[28]، حيث قال عند إعرابه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [سورة البقرة: 11]، "قوله ﴿وَإِذَا قِيلَ﴾ (إذا) في موضع نصب على الظرف، والعامل فيها جوابها، وهو قوله ﴿قَالُوا...﴾"[29].

وقد أشار مكي بن أبي طالب القيسي، والعكبري، والرَّضي[30] إلى أنَّ العامل فيها شرطها.

وتناول السَّمين الحلبي هذه المسألة، عند إعرابه الآية الكريمة: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾، قائلاً: "والعامل في (إذا) جوابها عند الجمهور وهو ﴿قَالُوا﴾، والتقدير: قالوا إنَّما نحن مصلحون وقت القائل لهم لا

تفسدوا"[31]، وذكر أنَّ بعضهم اختار أنَّ الجملة التي بعدها وتليها ناصبة لها، وأنَّ ما بعدها ليس في محلِّ خفض بالإضافة لأنَّها أداة شرط، فحكمها حكم الظروف التي يُجازى بها، فكما أنَّك إذا قلت: "متى تقم أقم كان (متى) منصوباً بفعل الشَّرط فكذلك (إذا)، واعترض أبو حيان كما نسب إليه السَّمين الحلبي[32] على مذهب الجمهور بقوله: "والذي يُفسد مذهب الجمهور جواز قولك: "إذا قمت فعمروٌ قائمٌ"، ووقوع (إذا) الفجائية جواباً لها، وما بعد الفاء وإذا الفجائية لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما"، ولم يصرَّح السَّمين في هذا الموضع أو في موضع آخر من كلامه[33]برأيه أو اختياره في هذه المسألة.

حذف الفاء من جواب الشَّرط:

ترد الفاء على ثلاثة أوجه: تأتي عاطفة، وزائدة، ورابطة للجواب، وهذه الفاء التي تكون رابطة للجواب قد تحذف، ويرى النحاة في حذفها ثلاث حالات:

الأولى: حذفها من جواب الشَّرط ضرورة، وهو ما ذكره السَّمين الحلبي في تفسيره[34]، وأشار إلى أنَّ سيبويه نصّ على أنَّ حذف الفاء لا يجوز إلاَّ ضرورة، وأنشد قوله[35]:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهَ يَشْكُرُها والشَّرُّ بالشَّرّ عند اللهِ مِثْلاَنِ

الشاهد فيه: (من يفعل الحسنات الله يشكرها)، على إضمار الفاء، والتقدير: فالله يشكرها.

وافق السَّمين الحلبي سيبويه أنَّ حذف الفاء خاص بالشعر، ولا يجوز في غيره، وردَّ قول الأخفش في جعله حذف الفاء جائزاً في الشعر وغيره، عند إعرابه (الوصية) من قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ المَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْراً الوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ﴾ [سورة البقرة: 179]، أنَّه جواب على إضمار الفاء: أي فعليه الوصية[36]، مستشهدا بما أنشده سيبويه.

وصرَّح ابن مالك بأنَّ حذف الفاء من جواب الشّرط ضرورة، حيث قال: "ولا يجوز حذفها إلاَّ في الضرورة"[37]، وإليه ذهب ابن هشام فرأى أنَّ حذف الفاء خاص بالشعر ولا يجوز في غيره[38].

الثانية: منع حذف الفاء حتى في الشعر، فالمبرد ذهب إلى أنَّه لا يجوز حذف الفاء مطلقاً، لا في ضرورة ولا غيرها، وهو ما ذكره السَّمين الحلبي[39]، وأوضح أنَّ المبرد زعم أنَّ الرواية في البيت الذي أنشده سيبويه:

مَـنْ يَفْعَـلِ الْخَيـرَ فَـالرَّحْمَنُ يَشْـكُرُهُ .....

وعند الرجوع إلى المقتضب تبيَّن أنَّ المبرد جاء بالبيت بهذه الرواية[40]:

مَــنْ يَفْعَــلِ الْحَسَــنَاتِ اللهَ يَشْــكُرُها والشَّــرُّ بالشَّــرّ عنــد اللهِ مِــثْلاَنِ

وقال: "فلا اختلاف بين النحويين في أنَّه على إرادة الفاء، لأنَّ التقديم فيه لا يصلح"[41]، فنلاحظ أنَّه وافق سيبويه على إضمار الفاء.

الثالثة: يرى ابن مالك أنَّ حذفها جائز في الشعر والنثر [42].

إعراب جواب الشَّرط إذا كان فعل الشرط ماضيا:

أدوات الشَّرط تقتضي جملتين: تسمى الأولى شرطا، وتسمى الثانية جزاء وجوابا، وقد تكونان فعليتين، ولذلك أربع حالات، منها: أنَّ يكون الشرط ماضيا والجواب مضارعاً، نحو قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ﴾ [سورة هود: 15]، فيجوز في الجواب الرفع والجزم، يقول السَّمين الحلبي: "وفعل الشَّرط إذا كان ماضياً لفظاً جاز في جوابه المضارع الرفع والجزم"[43]، فالرفع مثل قول زهير[44]:

وإِنْ أَتَــاهُ خَلِيــلٌ يَــوْمَ مســألةٍ يَقــولُ: لا غَائِــبٌ مَــالِي ولاَ حَــرِمُ

البيت قد استشهد به سيبويه وخرَّجه على نية التقديم، والشاهد فيه رفع (يقول)، وتقديره: يقول إن أتاه خليل، والمبرد يقدّر على حذف الفاء[45].

والجزم مثل قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ﴾، ولم يشترط جمهور النحويين في جواز جزم الجواب إذا كان الشَّرط فعلا ماضياً مجيء كان، فمن شواهدهم على ذلك، ما استشهد به سيبويه من قول الفرزدق[46]:

دَسَّـتْ رسـولاً بـأنَّ القـوم إنْ قَـدَروا عَلَيْـكَ يَشْـفُوا صُـدوراً ذاتَ تَـوْغيرِ

الشاهد فيه: جزم الجواب (يشفوا)؛ لأنَّ الشرط فعل ماض في موضع جزم.

وقول الأسود بن يعفر[47]:

أَلاَ هَــلْ لهــذا الــدَّهرِ مــن مُتَعَلِّــلِ عـن النَّـاس مهمـا شـاءَ بالنـاس يَفْعَـلِ

الشاهد فيه: جزم الجواب (يفعل)، بعد شرط في موضع جزم، وهو (شاء). وذكر السَّمين الحلبي أنَّ بعضهم ذهب إلى أنَّه لا يؤتي بفعل الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً إلاَّ مع (كان) خاصة[48]، وهذا الرأي لم يوافق عليه بقوله: "وهذا ليس بصحيح لوروده في غير كان"[49]، فهو يرى جواز جزم الجواب إذا كان فعل الشَّرط ماضياً، ولو لم يكن بلفظ كان، فقد استشهد على مجيء جواب الشَّرط مجزوماً وكان فعل الشَّرط ماضيا بغير كان، بقول زهير[50]:

وَمــنْ هَــابَ أَسْــبَابَ الْمَنَايَــا يَنَلْنَــه وَلَــوْ رَامَ أَسْــبَابَ السَّــمَاءِ بِسُــلَّمِ

وهو الرأي الأرجح، فنقول بجواز جزم الفعل المضارع إذا كان فعل الشرط ماضيا، ولو لم يكن بلفظ كان؛ لورود السَّماع بغيرها.

اجتماع الشرطين فأكثر دون عطف:

إذا اجتمع شرطان فصاعداً بغير عاطف، فمذهب سيبويه والمبرد والفارسي في أحد قوليه وابن الشَّجري والسَّيوطي والأصبهاني[51]، أنَّ الجواب للسّابق منهما وجواب الثاني محذوف، وأنَّه قد يفصل بين أداة الشَّرط (أمَّا) وجوابها بفاصل، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ﴾ [سورة الواقعة: 88-89]، يقول سيبويه في هذا الموضع: "وأمَّا قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَمَّا إِن كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ فإنَّما هو كقولك: أمَّا غداً فلك ذاك. وحسنت [إنْ كان] لأنَّه لم يجزم بها، كما حسنت في قوله: أنت ظالمٌ إن فعلت"[52]، رأى سيبويه أنَّ الجواب لـ(أمَّا)، وقوله: ﴿إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ فاصل بين أداة الشَّرط (أمَّا) وجوابه، كما يقع الفصل بينهما بالظرف والمفعول في قولهم: أمَّا اليوم فزيدٌ خارجٌ، واستحسن حذف جواب (إن) لدلالة جواب أمَّا عليه.

ومذهب الأخفش والفراء أنَّ ما دخلت عليه الفاء جواب لأمَّا ولإن، وأجازه أبو علي في أحد قوليه، وإليه ذهب مكي بن أبي طالب القيسي[53].

وذهب بعض المتأخرين في إعراب قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ﴾، أنَّ ما بعد الفاء جواب (إنْ)، و(إنْ) وجوابها جواب (أمَّا) والفاء داخلة على (إنْ) تقديرًا، والأصل: مهما يكن من شيء فإن من المقربين فجزاؤه

روح. فأنيب (أمَّا) مناب مهما يكن من شيء، وقدم الشَّرط على الفاء جريا على قاعدة الفصل بين (أمَّا) والفاء[54].

وقد تناول السَّمين الحلبي هذه المسألة عند إعرابه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ﴾، وذكر أنَّ النحاة اختلفوا في الجواب، هل هو لـ(أمَّا)؟ أو لـ(إنْ)؟ أو الجواب لهما معا؟ على ثلاثة أقوال[55]:

الأول: لسيبويه.

الثاني: للفارسي في أحد قوليه.

والثالث: للأخفش.

وقد سبق ذكرها.

ورأى أنَّ الجواب لـ(إن)، حيث قال: "وقال مكي: معنى أمَّا عند أبي إسحاق الخروج من شيء إلى شيء، أي دع ما كنا فيه وخذ في غيره، قلت: وعلى هذا فيكون الجواب لإن فقط لأنَّ (أمَّا) ليست شرطاً ورجح بعضهم أنَّ الجواب لأمَّا لأنَّ (إنْ) كثر حذف جوابها منفردة فادعاء ذلك مع شرط آخر أولى"[56].

والرأي المختار أنَّ الفاء وما بعدها جواب لـ(أمَّا)، وليست جوابا لـ(إنْ)؛ لتقدم (أمَّا) على (إنْ) والجواب للمتقدم من الشرطين، كما أنَّ (أمَّا) أحق بذلك في هذه المسألة؛ لوجهين[57]:

أحدهما: تقديمها على (إنْ).

الثاني: أنَّ جواب (أمَّا) لا يحذف في حال السعة والاختيار، وجواب (إنْ) قد يحذف في الكلام.

المبحث الثاني: أسلوب الاستفهام

مجيء همزة الاستفهام قبل حرف العطف:

الأصل أنَّ يجاء بالهمزة بعد العاطف مثل الواو، والفاء، وثم، كما جيء بعده بأخواتها؛ "لأنَّ أداة الاستفهام جزء من جملة الاستفهام، وهي معطوفة على ما قبلها من الجمل، والعاطف لا يتقدم عليه جزء مما عطف"[58].

ولكن عُدل عن هذا الأصل في الهمزة وخُصت به الهمزة دون أخواتها، فقدمت على العاطف، تنبيهاً على أصالة الهمزة في التصدير[59]، نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا﴾ [سورة الأعراف: 185]، وقوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾ [سورة يوسف: 109]، وهو مذهب سيبويه، وابن مالك، وابن هشام وغيرهم[60]، وتبعهم السَّمين الحلبي في هذا الرأي، موضحاً ذلك عند إعرابه ﴿أَوَ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الأَرْضَ مِنْ

بَعْدِ أَهْلِهَا﴾ [سورة الأعراف: 99]، حيث قال: "هي واو العطف دخلت عليها همزة الاستفهام مقدمة عليها لفظاً، وإن كانت بعدها تقديراً عند الجمهور"[61].

وذكر مخالفة الزمخشري لهذا الرأي، فمذهب الزمخشري في الهمزة في تلك المواضع المصدرة على حرف العطف تقدير معطوف عليه بين الهمزة وحرف العطف[62]، ففي قوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحاً﴾ [سورة الزخرف: 4] قدَّر فعلا بين الهمزة والفاء أي: أنهملكم فنضرب؟[63]، وفي قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾ التقدير: أمكثوا فلم يسيروا في الأرض. وضعَّف ابن هشام رأي الزمخشري؛ معللا لذلك بقوله: إنَّ قول الزمخشري فيه تكلف؛ لدعوى حذف الجملة، فإن قوبل بتقديم بعض المعطوف فقد يقال: إنَّه أسهل منه، لأنَّ المُتَجوَّزَ فيه على قولهم أقلّ لفظا مع أنّ في هذا التجوز تنبيها على أصالة شيء في شيء[64]، وبذلك فمذهب سيبويه ومَنْ تبعه هو الأولى.

مجيء (هل) بمعنى (قد):

تأتي هل بمعنى قد، في نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ [سورة الإنسان: 1]، أي قد أتى، وقال به جماعة من النحويين، منهم: سيبويه، والفراء، والمبرد، والزجاجي، والرماني، والهروي، وابن الأنباري، وابن مالك[65]، واستدلَّ بعضهم على ذلك بقول الشاعر[66]:

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوع بِشَدَّتِنا أهل رَأَوْنا بقاع القفّ ذي الأكَمِ

الشاهد فيه: (أَهَلْ) حيث أدخل الهمزة على (هل) فدلَّ ذلك على أنَّ (هل) بمعنى قد؛ لأنه لم يثبت دخول الاستفهام على الاستفهام.

قال سيبويه: "وكذلك هل إنَّما تكون بمنزلة قد، ولكنهم تركوا الألف إذ كانت هل لا تقع إلاَّ في الاستفهام"[67]، فعنده أنَّ هل تكون بمعنى قد والاستفهام فيها بتقدير ألف الاستفهام؛ ولكثرة استعمالها في الاستفهام حذفت الألف للعمل بها.

وذهب الزجاج إلى أنَّ (هل) على بابها للاستفهام، ولم تخرج عنه[68]، وتبعه مكي فنراه يقول: "قيل: هل بمعنى قد، والأحسن أنَّ تكون (هل) على بابها للاستفهام الذي معناه التقرير، وإنَّما هو تقرير لمن أنكر العبث، فلابدّ أن يقول: نعم قد مضى دهر طويل لا إنسان فيه، فيقال له: مَنْ أحدثه بعد أنَّ لم يكن وكوَّنه بعد عدمه"[69]، فجعل مكي (هل) في هذا الموضع للاستفهام التقريري لا للاستفهام المحض.

وأيَّده السَّمين، قائلا: "وهذا الذي يجب أن يكون، لأنَّ الاستفهام يرد من الباري تعالى إلاَّ على هذا النحو وما أشبهه"[70].

وذهب إلى هذا الرأي ابن هشام، فقد رأى أنَّ هل لا تأتي بمعنى (قد) أصلا؛ بحجة أنَّ "لو كان كما زعم – الزمخشري – لم تدخل إلاَّ على الفعل كـ(قد)"[71].

وذكر السَّمين الحلبي رأي الزمخشري القائل إنَّ هل تأتي بمعنى قد في الاستفهام خاصة والأصل: أهل بدليل قوله:

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا أَهَلْ رَأَوْنَا بِقَاعِ القُفِ ذِي الأَكَمِ

ووضَّح أنَّ معنى قوله: في الاستفهام خاصة أنَّ هل لا تكون بمعنى (قد) إلاَّ ومعها استفهام سواء كان لفظياً كالبيت المتقدم أو تقديرياً كالآية الكريمة: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾. فلو قلت: هل جاء زيد تعنى قد جاء من غير استفهام لم يجز. وغيره جعلها بمعنى (قد) من غير هذا القيد، وبعضهم لا يجير ذلك ألبتة[72]، إلاَّ أنَّه ردَّ عليه بقوله: "وبقي على الزمخشري قيد آخر، وهو أنَّ يقول: في الجمل الفعلية. لأنَّه متى دخلت هل على جملة اسمية استحال كونها بمعنى قد لأنَّها مختصة بالأفعال، وعندي أنَّ هذا لا يَرد لأنَّه قد تقرر أنَّ قد لا تباشر الأسماء"[73]. فالظاهر أنَّ السَّمين الحلبي خالف الزمخشري في رأيه، ورأى أنَّ (هل) على بابها للاستفهام.

والرأي عندنا أنَّ هل تكون للاستفهام، وتكون بمعنى قد؛ لأنَّه ورد في كلام العرب دخول الاستفهام على هل، وحرف الاستفهام لا يدخل على حرف الاستفهام.

كيف بين الظرفية والاسمية:

ذكر السَّمين الحلبي أنَّ كيف ترد على وجهين[74]:

أحدهما: ترد استفهاماً، وهو الغالب فيها، نحو قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [سورة البقرة: 27]، حيث قال: "كيف – في هذه الآية – اسم استفهام يسأل به عن الأحوال، وبني لتضمنه معنى الهمزة، وبُنِيَ على أخف الحركات، وشذَّ دخول حرف الجرّ عليها، قالوا: "على كيف تبيع الأَحْمَرَيْن"[75].

الثاني: ترد شرطاً، وهو قليل، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [سورة آل عمران: 6]، فـ(كيف) للجزاء، وقد جُوزي بها في لسانهم في قولهم: "كيف تصنع أصنعُ، وكيف تكون أكونُ"، إلاَّ أنَّه لا يجزم بها خلافاً للكوفيين، وجوابها محذوف لدلالة ما قبلها. وكيف التي للاستفهام اختلف النحاة في أنَّ

تكون اسماً أم ظرفاً، فسيبويه يرى أنَّ كيف ظرف[76]، فهي على تقدير في أي حال، وعلى أي حال، وموضعها نصب دائماً[77].

أمَّا الأخفش والسيرافي فعندهما أنَّها اسم غير ظرف، وموضعها رفع مع المبتدأ، ونصب مع غيره[78]، والزجاجي جعل كيف اسماً من الأسماء التي تستحق دخول حروف الخفض عليها في الأصول، إلاَّ أنَّ لـ(كيف) علة تمنع من ذلك، ولكن هذه العلة ليست بناقض لحدها واستحقاقها[79].

وأبو علي الفارسي وافق من جعل كيف اسما، وإن كان لا يدخل عليه حرف الجر، بدلالة أنَّه إذا ائتلف مع اسم كان منهما كلام مفيد مستقل[80]، وتبعهم العكبري[81]، وابن مالك، يقول ابن مالك في شرح التسهيل: "قيل: معناها على أي حال، فتسمى ظرفاً، لأنَّها في تأويل جار ومجرور، كما أنَّ الظرف في تأويل جار ومجرور، ولاشك في صحة تقدير: على أي حال مكان كيف، وأنَّ قولك: كيف زيد، في معنى: على أي حال زيد؟ ولكن ليس لأنَّ كيف موضوعة لذلك المعنى، بل لأنَّ معناها راجع إليه بنوع من اللزوم"، أي أنَّ الظرف يطلق مجازاً على الجار والمجرور، واستحسن هذا القول ابن هشام، قائلاً: "وهو حسن ويؤيده الإجماع على أنَّه يقال في البدل: كيف أنت؟ أصحيح أم سقيم، بالرفع"[82].

أمَّا السَّمين الحلبي[83] فرأى أنَّ كيف اسم، عند إعرابه ﴿كَيْفَ﴾ في الآية الكريمة ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ اسم استفهام يسأل به عن الأحوال، مؤيداً ما ذهب إليه بأدلة، منها:

1- دخول حرف الجرّ عليها، نحو قولهم: "على كيف تبيع الأحْمَرَيْن".
2- إذا أبدل منها اسم وقع جواباً لها، فهو منصوب إنَّ كان بعدها فعل متسلّط عليها، نحو: كيف قمت؟ أصحيحاً أم سقيماً، وكيف سرت؟ فتقول: راشداً، وإلاَّ مرفوعان، نحو: كيف زيدٌ؟ أصحيحٌ أم سقيمٌ.
3- إنْ وقع بعدها اسم فهو مبتدأ وهي خبر مقدم، نحو: كيف زيدٌ؟

المبحث الثالث: أسلوب الاستثناء

مجيء (إلاَّ) بمعنى غير:

تأتي (إلاَّ) على أوجه، منها: أنَّ تكون بمنزلة غير فيوصف بها وبتاليها، جمع منكر أو شبهه، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [سورة الأنبياء: 22]، "فلا يجوز في (إلاَّ) هذه أنَّ تكون للاستثناء من جهة المعنى، إذ التقدير حينئذٍ لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وذلك يقتضي بمفهومه أنَّه لو كان فيهما آلهة فيهم

الله لم تفسدا، وليس ذلك المراد، ولا من جهة اللفظ؛ لأنَّ آلهة جمع منكر في الإثبات فلا عموم له فلا يصحّ الاستثناء منه، فلو قلت (قام رجالٌ إلاَّ زيداً) لم يصح اتفاقا"[84].

ذهب السَّمين الحلبي في تفسيره إلى أنَّ (إلاَّ) تأتي بمعنى (غير)، فيوصف بها وبتاليها جمع منكر أو شبهه، عند إعرابه الآية الكريمة: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، حيث قال: "(إلاَّ) هنا صفة للنكرة قبلها بمعنى غير"[85]، بشرط تنكير الموصوف أو قربه من النكرة بأن يكون متعرفا بأل الجنسية، ومنها أنَّ يكون جمعا صريحاً كالآية أو ما في قوة الجمع، كقوله:

لو كان غيري سُليْمي الدَّهرُ غَيَّرهُ وقْعُ الحوادثِ إلاَّ الصَّارمُ الذّكر

فالصارم صفة لغيري لأنَّه في معنى الجمع.

ومنها أن لا يحذف موصوفها عكس غير"[86]، مستدلاً على ذلك بشواهد سيبويه، من ذلك قول الشاعر[87]:

وكلُّ أخٍ مُفارِقُهُ أخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إلاَّ الفَرْقَدَانِ

أي: وكُلُّ أخٍ غير الفرقدين مفارقه أخوه.

وعند توجيهه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ [سورة البقرة: 82]، ذكر أنَّ أصحّ التوجيهات الإعرابية لـ(إلاَّ قليلٌ) في قراءة أبي عمرو، رفعه على الصفة بتأويل (إلاَّ) وما بعدها بمعنى غير[88]، مؤيداً صحة ما ذهب إليه برأي سيبويه في مجيء (إلاَّ) بمعنى غير، والذي عقد في ذلك باباً في كتابه سمّاه: "هذا باب ما يكون فيه (إلاَّ) وما بعدها وصفاً بمنزلة مثل وغير"[89].

أمَّا المبرد فنسب إليه السَّمين الحلبي أنَّ (إلاَّ) في الآية الكريمة ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، للاستثناء وأنَّ ما بعدها بدل[90]، وقد ردَّه ابن ولاَّد[91]، كما رفضه ابن هشام وردَّه بقوله: "ويردُّه أنَّهُمْ لا يقولون: (لو جاءني ديّار أكرمتُه) ولا (لو جاءني من أحدٍ أكرمته)، ولو كانت بمنزلة الثاني لجاز ذلك كما يجوز (ما فيها ديَّار) و(ما جاءني من أحدٍ) ولمَّا لم يجز ذلك دلَّ على أنَّ الصَّواب قول سيبويه إنَّ إلاَّ وما بعدها صفة"[92].

والرأي ما ذهب إليه سيبويه والسَّمين الحلبي ومَنْ تبعهما؛ لأنَّ (إلاَّ) قد تخرج عن الاستثناء الذي هو أصلها وتؤدي معنى غيره، كما في مثال سيبويه: "لو كان معنا

رجل إلاَّ زيدٌ لغُلِبْنَا"[93]، فـ(إلاَّ) هنا صفة بمنزلة غير، أي أنَّ (إلاَّ) خرجت عن معنى الاستثناء وأدت معنى الصفة.

مجيء (إلاَّ) بمعنى الواو:

ذهب الكوفيون[94] وعلى رأسهم الفراء إلى أنَّ (إلاَّ) تكون بمعنى الواو، وذهب البصريون إلى أنَّها لا تكون بمعنى الواو، واحتجَّ الكوفيون بكثرة ورود ذلك في كتاب الله وكلام العرب، فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الذِينَ ظَلَمُوا﴾ [سورة البقرة: 149]، أي: ولا الذين ظلموا، يعنى والذين ظلموا لا يكون لهم أيضاً حجّة.

وقوله تعالى: ﴿لاَ يُحِبُّ اللَّهُ الجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ القَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَ﴾ [سورة النساء: 147]، أي: ومَنْ ظُلِمِ لا يُحب أيضاً الجهر بالسوء منه.

أمَّا البصريون[95] فاحتجّوا بأن قالوا: إنَّما قلنا إنَّ (إلاَّ) لا تكون بمعنى الواو؛ لأنَّ إلاَّ للاستثناء، والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول، والواو للجمع، والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول؛ فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر.

وخرّجوا ما احتجّ به الكوفيون من الآيات على أنَّه استثناء منقطع، وتبعهم السَّمين الحلبي في رأيهم، فقال في توجيهه قوله تعالى: ﴿إِنِّي لاَ يَخَافُ لَدَيَّ المُرْسَلُونَ إِلاَّ مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْناً بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة النمل: 10-11]، "قوله: ﴿إِلاَّ مَن ظَلَمَ﴾ فيه وجهان:

أحدهما: أنَّه استثناء منقطع لأنَّ المرسلين معصومون من المعاصي، وهذا هو الظاهر الصحيح... وقدّره الزمخشري بـ(لكنْ) وهي علامة على أنَّه منقطع"[96].

وعند توجيهه قوله تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [سورة البقرة: 149]، ذكر أنَّ النحاة اختلفوا في تأويل قوله: ﴿إِلاَّ الَّذِينَ﴾ على أربعة أقوال[97]، أظهرها هو اختيار الطبري وابن عطية والزمخشري، أنَّه استثناء متصل، قال الزمخشري: ومعناه لئلا يكون حجة لأحد من اليهود إلاَّ للمعاندين.

والثاني: استثناء منقطع، يقدّر بـ(لكن) عند البصريين: لكن الذين ظلموا يحتجُّون عليكم بغير حجة.

الثالث: هو قول أبي عبيدة إنَّ (إلاَّ) بمعنى الواو العاطفة، وجعل منه قول الشاعر:

وكـــــلُّ أخٍ مُفارِقُـــــهُ أخُـــــوهُ لَعَمْـــــرُ أَبِيـــــكَ إلاّ الفَرْقَـــــدَ انِ

أي: والفرقدان.

وتقديره للآية الكريمة: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ : ولا الذين ظلموا.

لم يرضَ به السَّمين الحلبي، وردَّه بقوله: "وقد خطَّأه النحاة في ذلك كالزجاج وغيره"[98].

وفي موضع آخر ضعَّف الرأي القائل إنَّ (إلاَّ) بمعنى الواو؛ بحجة أنَّ إثبات (إلاَّ) بمعنى الواو لا يقوم عليه دليل، وهو ما صرَّح به في نصّه: "قال الزجاجي (إلاَّ) بمعنى الواو... وهذا الذي قاله ضعيف جداً، وإنَّه شيء قال به الأخفش، ولم يثبت ذلك بدليل صحيح"[99].

والرأي أنَّ (إلاَّ) لا تأتي بمعنى الواو؛ لاختلافهما في المعنى، ولإمكان حمل الآيات الكريمة التي احتجَّ بها الكوفيون على الاستثناء المنقطع.

حاشا بين الحرفية والاسمية:

اختلف النحاة حول حرفية حاشا وفعليتها، على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنَّها حرف جرّ وهو مذهب سيبويه وأكثر البصريين، يقول سيبويه في كتابه: "وأمَّا حاشا فليس باسم، ولكنّه حرف يجرّ ما بعده كما تجرّ حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء"[100]، وتبعه في هذا ابن ولاّد، والرّماني، وابن الأنباري، والعكبري[101].

الثاني: أنَّها فعل ماض وهو مذهب الكوفيين، يقول أبو البركات الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ (حاشا) في الاستثناء فعل ماض يستعمل استعمال الأدوات"[102].

الثالث: أنَّها تكون فعلا، وتكون حرفا فتنصب وتجرّ، وإليه ذهب المازني، والمبرد، وابن جني[103]، وتبعهم من المتأخرين ابن مالك، وأبو حيان، وابن هشام[104].

وقد تناول السَّمين الحلبي هذه المسألة، وتحدَّث عنها عند إعرابه الآية الكريمة: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ [سورة يوسف: 31]، حيث ذكر اختلاف النحاة فيها، فقال: "حاشا عدَّها النحويون من الأدوات المترددة بين الحرفية والفعلية، فإنْ جرَّت فهي حرف وإنْ نصبت فهي فعل، وهي من أدوات الاستثناء، ولم يعرف سيبويه فعليتها

وعرفها غيره، وحكُوا عن العرب: "غفر الله لي، ولمن سمع دُعائي حاشى الشيطان وابن الأصبغ". وأنشدوا:

حَشَا رَهْطَ النَّبي فإنَّ مِنْهُمْ بُحُوراً لا تُكَدّرُهَا الدّلاَءُ

بنصب (رَهْطَ)، و(حَشَا) لغة في (حاشى).

... وكان ينبغي أنَّ يذكروه من المتردد بين الاسمية والفعلية والحرفية، كما فعلوا ذلك في (على) فقالوا: يكون حرف جرّ في (عليك)، واسما في قوله: "مِنْ عَلَيه"، وفعلاً في قوله:

عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا ....."[105].

فالظاهر في نصّه أنَّه يرى أنَّ (حاشا) تأتي فعلا وحرفا واسما. فذهب إلى أنَّها ترد اسما، ففي الآية الكريمة ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ رأى أنَّ (حاشا) ليست حرفا ولا فعلا، وإنّما هي اسم ينتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل فمن قال: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ فكأنَّه قال تنزيهاً لله. ويؤيّد كلامه بقراءة أبي السمال ﴿حَاشَاً لِلَّهِ﴾ بالتنوين، ولكنَّهم أبدلوا التنوين ألفا، كما يبدلونه في الوقف، ثم أجْرُوا الوصل مجرى الوقف، كما فعلوا ذلك في مواضع كثيرة[106].

نتائج البحث:

- أثبت البحث أنَّ السَّمين الحلبي ذو شخصية نحوية متميزة.
- أثبت البحث براعة السَّمين الحلبي في ذكر أقوال النحويين ومناقشتها والردّ عليها غالباً.
- أوضح البحث أنَّ تفسير الدُّرُّ المصون كتاب مليء بالآراء النَّحوية البصرية والكوفية، وأنَّ السَّمين الحلبي كان أكثر ميلا للرأي البصري.
- المسائل النَّحويَّة التي تناولها السَّمين الحلبي في تفسيره كانت متفرقة بين طيَّاته.

الهوامش

القرآن الكريم برواية قالون.
(1) انظر مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الشام للتراث، 256/1.
(2) انظر الجمل في النحو لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – دار الأمل، الطبعة الأولى، 1984م، 311، ورصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبدالنور المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، 1975م: 289.
(3) انظر كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، دار الجيل، الطبعة الأولى، 224/4.
(4) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه، والدكتور محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، الطبعة الأولى، 1973م، الطبعة الثانية، 1983م: 275.
(5) انظر شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، دار النشر حجر، الطبعة الأولى، 1990م، 95/4، وشرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق الدكتور عبدالمنعم احمد هريري، مكتبة الثقافة الدينية، 1631/3.
(6) انظر الدُّرُّ المصون للسَّمين الحلبي، تحقيق الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والدكتور جاد مخلوف جاد، والدكتور زكريا عبدالمجيد النوتي، الطبعة الأولى، 1993م، دار الكتب العلمية، 330/1.
(7) المصدر السابق 391/5.
(8) المصدر السابق 315/2.
(9) انظر النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عبدالحسين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1985: 299، والجنى الداني للمرادي: 273، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري 259/1، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، 1955م، 599/3.
(10) انظر مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري 259/1.
(11) انظر اللباب في النحو لعبدالوهاب الصابوني، مكتبة دار الشرق، 2/2.
(12) قائله امرؤ القيس، انظر ديوانه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الخامسة: 39.
(13) انظر الدُّرُّ المصون للسَّمين الحلبي 330/1.
(14) كتاب سيبويه 121/3.
(15) انظر مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري 269/1.
(16) الدُّرُّ المصون للسَّمين الحلبي 249/1.
(17) المصدر السابق والموضع نفسه.
(18) كتاب سيبويه 129/2.
(19) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، 1987م، مسألة رقم (10)، 70/1.
(20) الدُّرُّ المصون للسَّمين الحلبي 249/1.
(21) انظر المصدر السابق والموضع نفسه.

(22) شرح التسهيل لابن مالك 284/1.
(23) انظر اختيارات أبي حيان النَّحويّة للدكتور بدر بن ناصر البدر، مكتبة الرشد، الرياض، ط2000م، 345/1.
(24) انظر المرجع السابق والموضع نفسه.
(25) كتاب سيبويه 106/1-107.
(26) المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب، 177/3، وانظر اختيارات أبي حيان للدكتور بدر بن ناصر البدر، 345/1.
(27) انظر الخصائص لأبي عثمان بن جني، تحقيق عبدالحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، 106/1، وأمالي ابن الشجري تأليف هبة الله بن علي بن محمد، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناجي، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى، 1992م، 82/2.
(28) انظر اختيارات أبي حيان النَّحوية للدكتور بدر بن ناصر البدر، 346/1.
(29) التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، الطبعة الثانية، 1987م، 27/1.
(30) انظر مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار البشائر، الطبعة الأولى، 2003م، 78/1، وشرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، 1996م، 110/2، واختيارات أبي حيان النَّحويَّة للدكتور بدر بن ناصر البدر، 346/1.
(31) الدُّرُّ المصون للسَّمين الحلبي 119/1.
(32) المصدر السابق والموضع نفسه.
(33) المصدر السابق 18/6.
(34) انظر الدُّرُّ المصون للسَّمين الحلبي 455/1.
(35) نسبه سيبويه إلى حسان بن ثابت، انظر كتاب سيبويه 65/3، ونسبه المبرد إلى عبدالرحمن بن حسان انظر المقتضب للمبرد 72/2.
(36) انظر الدُّرُّ المصون للسمين الحلبي 454/1-455.
(37) شرح التسهيل لابن مالك 76/4.
(38) انظر مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري 56/1-98.
(39) انظر الدُّرُّ المصون للسَّمين الحلبي 455/1.
(40) انظر المقتضب للمبرد 72/2.
(41) المرجع السابق 73/2.
(42) انظر شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك، تحقيق وتعليق محمد عبدالباقي، مكتبة دار العروبة: 135.
(43) الدُّرُّ المصون للسَّمين الحلبي 398/2.
(44) انظر كتاب سيبويه 66/3، والدُّرُّ المصون للسَّمين الحلبي 398/2، 84/4.
(45) انظر الدُّرُّ المصون للسَّمين الحلبي 84/4.
(46) انظر كتاب سيبويه 69/3، والاختيارات النَّحويَّة لأبي حيان للدكتور بدر بن ناصر البدر 438/1.

(47) انظر المرجع السابق والموضع نفسه.
(48) انظر الدُّرُّ المصون للسَّمين الحلبي 84/4.
(49) المصدر السابق والموضع نفسه.
(50) انظر ديوان زهير بن أبي سلمى، دار بيروت، ط1982م، 111، والدُّرُّ المصون للسَّمين الحلبي 399/2، 84/4.
(51) انظر كتاب سيبويه 69/3، والمقتضب للمبرد 70/2، والمسائل المنثورة لأبي علي الفارسي، تحقيق مصطفي الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق مؤسسة المعارف، بيروت لبنان، ط2002م: 162، وأمالي ابن الشَّجري 119/2، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات للأصبهاني، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، ط الأولى، 1995م، 1318/2، والبحر المحيط لأبي حيان، مراجعة صدقي جميل، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط2005م، 216/8، واختيارات أبي حيان النَّحويَّة للدكتور بدر بن ناصر البدر 441/1.
(52) كتاب سيبويه 79/3، وانظر كشف المشكلات للأصبهاني 1319/2.
(53) انظر كشف المشكلات للأصبهاني 1319/2، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي 254/2.
(54) انظر اختيارات أبي حيان النَّحوية للدكتور بدر بن ناصر 443/1.
(55) انظر الدُّرُّ المصون للسَّمين الحلبي 270/6.
(56) المصدر السابق والموضع نفسه.
(57) انظر أمالي ابن الشَّجري 119/2.
(58) انظر شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك: 11.
(59) انظر المرجع السابق: 12.
(60) انظر كتاب سيبويه 187/3-189، وشواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك: 11-12، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري 16/1.
(61) انظر الدُّرُّ المصون للسَّمين الحلبي 309/3.
(62) انظر المصدر السابق 308/3.
(63) انظر المصدر السابق 62/2.
(64) انظر مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري 16/1.
(65) انظر كتاب سيبويه 189/3، ومعاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور – بيروت، 213/3، والمقتضب للمبرد 43/1-44، وحروف المعاني للزجاجي، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة دار الأمل، الطبعة الأولى 1984م: 2، ومعاني الحروف لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق الدكتور عبدالفتاح شلبي، دار الشروق، الطبعة الثالثة 1984م: 208، والأزهية في علم الحروف تأليف علي بن محمد الهروي، تحقيق عبدالمعين الملوحي، الطبعة الثانية 1981م: 208، وأسرار العربية لأبي البركات عبدالرحمن الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي – دمشق، 1957م: 385، وشرح التسهيل لابن مالك، 109/4-112.
(66) قائله زيد الخيل، انظر شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، 152/8، وشرح شواهد المغني للسيوطي، ذيل بتصحيحات وتعليقات الشنقيطي، لجنة التراث العربي، 772/2.

(67) كتاب سيبويه 189/3.
(68) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق الدكتور عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1988م، 257/5.
(69) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي 319/2.
(70) الدُّرُّ المصون للسَّمين الحلبي 436/6.
(71) مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري 352/2.
(72) انظر الدُّرُّ المصون للسَّمين الحلبي 436/6.
(73) انظر المصدر السابق 437/6.
(74) انظر المصدر السابق 169/1، 12/2.
(75) المصدر السابق 169/1.
(76) انظر كتاب سيبويه 267/3.
(77) انظر مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري 206/1.
(78) انظر المرجع السابق والموضع نفسه.
(79) انظر الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة الرابعة، 1982م: 52.
(80) انظر المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، تحقيق علي جابر المنصوري، الطبعة الأولى، 1982م: 69.
(81) انظر مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد خير الحلواني، منشورات مكتبة الشهباء – حلب: 54.
(82) شرح التسهيل لابن مالك 105/4.
(83) انظر الدُّرُّ المصون للسَّمين الحلبي 169/1.
(84) انظر مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري 70/1-71.
(85) قائله لبيد بن أبي ربيعة، انظر الدُّرُّ المصون للسَّمين الحلبي 77/5.
(86) انظر الدُّرُّ المصون للسَّمين الحلبي 77/5.
(87) نسب في الكتاب إلى عمرو بن معدي كرب 334/2، وبلا نسبة في المقتضب 409/4.
(88) انظر الدُّرُّ المصون للسَّمين الحلبي 280/1.
(89) كتاب سيبويه 331/2.
(90) انظر الدُّرُّ المصون للسَّمين الحلبي 78/5.
(91) انظر الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد، دراسة وتحقيق الدكتور زهير بن المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1996م: 167-168.
(92) مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري 71/1.
(93) كتاب سيبويه 331/2.
(94) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري 266/1، مسألة رقم 35.
(95) انظر المرجع السابق 269/1.
(96) الدُّرُّ المصون للسَّمين الحلبي 298/5.
(97) انظر المصدر السابق 408/1.

(98) انظر المصدر السابق والموضع نفسه.
(99) المصدر السابق 49/4.
(100) كتاب سيبويه 149/2.
(101) انظر الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد: 170، ومعاني الحروف للرماني: 118، وأسرار العربية لابن الأنباري: 209، والتبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين للعكبري، تحقيق ودراسة الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 1986م: 410.
(102) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري 278/1، مسألة 37.
(103) انظر الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة 1988م، 288/1، والمقتضب للمبرد 391/4، واللمع في العربية لابن جني، تحقيق حسين محمد شرف، القاهرة، 1399هـ: 153.
(104) انظر شرح التسهيل لابن مالك 306/2، وارتشاف الضرب لأبي حيان 318/2، تحقيق الدكتور مصطفي أحمد النماس، الطبعة 1989م، ومغني اللبيب لابن هشام 122/1.
(105) الدُّرُّ المصون للسَّمين الحلبي 175/4-178.
(106) انظر المصدر السابق 177/4.